

Distr.: General
11 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٣٤ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيه مذكرة من وزارة خارجية جمهورية أرتساخ
(جمهورية ناغورنو كاراباخ) بشأن مسألة الأشخاص المفقودين في سياق النزاع بين أذربيجان وناغورنو
كاراباخ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ٣٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير مارغاريان

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

وزارة خارجية جمهورية أرتساخ

مذكرة بشأن مسألة الأشخاص المفقودين في سياق النزاع بين أذربيجان وناغورنو كاراباخ

لقد نشأت مسألة الأشخاص المفقودين في سياق النزاع بين أذربيجان وناغورنو كاراباخ قبل فترة طويلة من اندلاع الحرب الواسعة النطاق التي شنتها أذربيجان على جمهورية أرتساخ (جمهورية ناغورنو كاراباخ)^(١) في عام ١٩٩١. فقد تعرض أشخاص من رعايا أرمينيا بالفعل لحالات اختطاف واحتجاز كرهائن في أرتساخ منذ سنتي ١٩٨٨-١٩٨٩، ولكن هذه الحالات كانت فردية. وأصبحت مسألة الرهائن والمفقودين أكثر حدة مع تصعيد النزاع. وفي جميع أنحاء إقليم أرتساخ، جرى اختطاف أشخاص وجدوا أنفسهم قابعين في سجون أذربيجان وغيرها من مرافق الاحتجاز، ليجري آنذاك إعداد الوثائق اللازمة لتبرير احتجازهم^(٢). وكثيراً ما تعرض الأرمن لاعتقالات تعسفية نفذها مكتب القائد العسكري والقوات الداخلية التابعة لوزارة داخلية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ونُقلوا بعد ذلك إلى الجانب الأذربيجاني. وفي سجون أذربيجان، تعرّضوا للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية.

وأصبحت ممارسة احتجاز أشخاص من رعايا أرمينيا كرهائن متفشية أثناء "عملية الحلقة" التي هدفت إلى ترحيل سكان قرى أرتساخ الأرمن في عام ١٩٩١. وأشار "مركز ميموريال لحقوق الإنسان"، في التقرير الخاص الذي أعده، إلى عدد من الوفيات في صفوف الأرمن في مرافق الاحتجاز في أذربيجان، التي يمكن "وصفها بكل تأكيد بأنها عمليات قتل"^(٣).

وخلال ثمانية أشهر فقط من سنة ١٩٩١، تعرّض ٦٤٠ شخصاً من السكان المسلمين في قرى مختلفة من أرتساخ للاعتقال أو الاحتجاز بصورة غير قانونية على أيدي السلطات الأذربيجانية؛ وألقي القبض على ١٢٧ شخصاً من الأرمن وصدرت ضدهم أحكام بالسجن لفترات متفاوتة بناءً على تهمة باطلة، وتوفي ٣١ منهم من جراء التعرض بانتظام للتعذيب الذي كان يُمارس على نطاق واسع في السجون ومعسكرات الاعتقال الأذربيجانية.

وعندما اندلعت أعمال القتال الفعلية، أصبحت انتهاكات أذربيجان لأحكام القانون الدولي الإنساني المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والمدنيين صارخة.

وهناك العديد من الوقائع الموثقة بشكل جيد بشأن تعذيب الرهائن وأسرى الحرب الأرمن من الجانب الأذربيجاني خلال النزاع بين أذربيجان وناغورنو كاراباخ وبعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٩٤ (حيث تم حرق أشخاص وهم أحياء، وتعرضوا للعنف الجنسي، والضرب، والإذلال على

(١) وفقاً للمادة ١ من الدستور، يُطلق اسم "جمهورية أرتساخ" و "جمهورية ناغورنو كاراباخ" على الكيان ذاته.

(٢) Memorial Human Rights Centre, "Violations of human rights in a number of regions of the Azerbaijani Republic within the period from late April to early June 1991" وهو متاح على الرابط التالي:

<http://www.memo.ru/hr/hotpoints/karabah/Getashen/index.htm>

(٣) المرجع نفسه.

الملا، والتعذيب باستخدام الكلاب، والصدمات الكهربائية). وقد وُقِعَ العديد منهم على اعترافات بجرائم لم يرتكبوها وُجِحَ بهم في السجون الأذربيجانية وفي معسكر قوبوستان، الذي ذاع صيته آنذاك بوصفه معسكر الموت. وفي عام ١٩٩٧، قامت منظمة حقوق الإنسان البريطانية، التي تحمل اسم "أطباء من أجل حقوق الإنسان"، بإجراء تحقيق مستقل وعرضت في تقريرها النهائي العديد من حالات التعذيب بأشكال متنوعة وقتل أسرى الحرب والرهائن الأرمن أثناء الاحتجاز في أذربيجان^(٤).

وخلال الفترة ما بين ١٩٩١ و ١٩٩٤، عمدت باكو أيضا إلى احتجاز رعايا آخرين من أصل أرميني كرهائن أثناء عبورهم من إقليم أذربيجان. وقد نظر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في واحدة من هذه الحالات عندما تعرض المواطنان الجورجيان من أصل أرميني، فيليك أوغانيسوف وأرتفاز ميرزويان، للاختطاف كرهائن في مطار باكو. وقد خلص الفريق العامل، في مقرره ١٩٩٣/٣١ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، إلى أن احتجازهما لا يستند إلى أي أساس قانوني وهو بذلك يشكل انتهاكا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (E/CN.4/1994/27، الصفحتان ١٢١-١٢٢).

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، قامت جمهورية أرتساخ، إدراكا منها لأهمية الامتثال للقانون الدولي الإنساني وبوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، بالانضمام إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧، بموجب قرار صادر عن البرلمان. وقد أرسلت الوثائق ذات الصلة بانضمامها إلى وديع اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين.

وفي آذار/مارس ١٩٩٣، بهدف تنسيق الجهود الرامية إلى معالجة مسألة الأشخاص المفقودين، أنشئت اللجنة الحكومية المعنية بأسرى الحرب والرهائن والمفقودين لجمهورية أرتساخ. وفي ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، توصل رئيسا اللجنتين الحكوميتين التابعتين لأرتساخ ولأذربيجان إلى اتفاق، تعهد فيه الطرفان بالشروع، في غضون ٥ أيام، في العمل بشكل منهجي على تبادل أسرى الحرب والرهائن، وعلى الاشتراك في البحث عن الأشخاص المفقودين.

وبحلول أيار/مايو ١٩٩٦، تم تسليم جميع الأفراد العسكريين والمقاتلين والمدنيين الأذربيجانيين المحتجزين داخل إقليم أرتساخ إلى أذربيجان بشكل أحادي أو في إطار تبادل للأسرى. وبشكل خاص، في إطار الزيارات التي قام بها وزير خارجية الاتحاد الروسي، يفغيني بريماكوف، إلى باكو وستيباناكيرت ويريفان، قام الجانبان بتبادل أسرى الحرب والرهائن. وقامت أذربيجان بتسليم ٣٩ شخصا إلى أرمينيا بينما قامت أرتساخ وأرمينيا بتسليم ٧١ سجينا إلى أذربيجان. وكان عدد من الأرمن الذين أطلق سراحهم الجانب الأذربيجاني، قد اعتُقلوا من جانب السلطات الأذربيجانية أثناء سفرهم بالقطار أو في ظروف أخرى، بدون أم تكون لهم أي صلة مباشرة بأعمال القتال العسكرية^(٥). وفي وقت لاحق، نُقل الجنود أو المدنيون الأذربيجانيون الذين أُلقي القبض عليهم أثناء عبور الحدود إلى الجانب الأذربيجاني عن طريق

(٤) انظر <http://www.phruk.org/index.php?php=true&content=showitem&table=reports&item=2&previouscontent>.

(٥) Vladimir Kazimirov. *Peace for Karabakh: Russia's Mediation in the Settlement of the Nagorno-Karabakh* (٥) . *Conflict* (Moscow, VES MIR Publishers, 2014).

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وحاليا، لا يوجد أي أسرى حرب أو رهائن أذربيجانيون في جمهورية أرتساخ.

ورغم اتفاق الهياكل المعنية في أرتساخ وأذربيجان على العمل معًا في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ لمعالجة مسألة أسرى الحرب والأشخاص المفقودين، لم تتوقف سلطات أذربيجان منذ عام ١٩٩٥ عن تسييس هذه المسألة ورفض أي شكل من أشكال التعاون مع أرتساخ.

ولم يحضر ممثلو أذربيجان الاجتماعين المفقودين في ١٦ آذار/مارس و ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بمبادرة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تبليسي، من أجل إنشاء فريق عامل مشترك يضم ممثلي اللجان الحكومية في أذربيجان وأرتساخ وأرمينيا بهدف إجراء زيارات مشتركة إلى مرافق الاحتجاز والتعجيل بالإفراج عن أسرى الحرب والرهائن. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، رفضت اللجنة الحكومية لأذربيجان المشاركة في الاجتماع التنظيمي لإنشاء الفريق العامل المعني بتعقب الأشخاص المفقودين والمحتجزين قسرا الذي نظّمه المدافعون عن حقوق الإنسان برنهارد كلاسن وسفيتلانا غانوشكيننا وياتا زاكرياشفيلي بالاشتراك مع مؤسسة هاينرش بول (ألمانيا).

ولقد عمدت أذربيجان إلى تسييس مسألة الأشخاص المفقودين منذ التسعينات من القرن العشرين عندما كانت القيادة الأذربيجانية تتكلم على الخسائر في صفوف الضحايا العسكريين وتقوم بدفن القتلى من الجنود دون تحديد هويتهم. وبعد الكشف مؤخرا عن ١٢٧ مقبرة في أذربيجان، اعترفت اللجنة الحكومية الأذربيجانية المعنية بأسرى الحرب والرهائن والمفقودين بأن الجنود الأذربيجانيين دفنوا، في كثير من الحالات، دون تحديد هويتهم^(٦).

ويبرهن تسييس أذربيجان لمشكلة الأشخاص المفقودين ورفضها إنشاء الآليات الملائمة لمعالجتها على أن السلطات الأذربيجانية غير راغبة فعلا في معالجة هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، قد انتهكت أذربيجان في عدة مناسبات التزاماتها بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار عملية التفاوض، وهي تواصل انتهاكها بصورة منهجية. وقامت خاصة بما يلي:

- بعد اتفاق الطرفين على إطلاق سراح جميع الأسرى من النساء والأطفال والمسنين والمرضى (في شباط/فبراير ١٩٩٥) وتعهد الطرفين بتنفيذ الاتفاق، تم العثور على طفلين وامرأتين وشخصين من المسنين وثلاثة مرضى داخل أراضي أذربيجان، تم تبادلهم مع الجانب الأرمني بعد بضعة أشهر من ذلك، رغم الاتفاق على أنه في حالة اكتشاف وجود أشخاص من هذه الفئة، يجب تسليمهم فوراً إلى الجانب الآخر بشكل أحادي.
- وفي عام ٢٠٠١، تم الإفراج عن المواطن نيلسون مناتساكانيان من أرتساخ، الذي ظل في عداد المفقودين لمدة أربع سنوات، بعد أن دفع والداه فدية. وطوال تلك المدة، ظل الجانب الأذربيجاني ينكر وجوده داخل إقليمه.

(٦) "Graves of 127 unidentified victims of Karabakh war discovered", News.Az, 1 July 2016. والمقال متاح على

الرابط التالي: <https://news.az/articles/karabakh/109791>.

- وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، قُتل المواطنان الأرمينيان مانفيل ساريبيكيان وكارين بيتروسيان وهما في الأسر في أذربيجان بعد عبور الحدود بين أرمينيا وأذربيجان عن غير قصد. وعلاوة على ذلك، قُتل كارين بيتروسيان بعد يوم من إلقاء القبض عليه.
- وفي عام ٢٠١٣، أُلقت أذربيجان القبض على المواطن الأرميني هاكوب إينجيغويليان. وقد وثق الجانب الأذربيجاني نفسه بشكل جيد التعذيب الذي تعرض له ومعاملته المهينة في المعتقل الأذربيجاني لأن الجانب الأذربيجاني قام بتصوير الاستجواب، وقد تم العثور على الشريط أثناء إلقاء القبض على الجماعة الإجرامية المخربة التي شكلها حسن حسنوف وشهباز غوليف وديلهام أسكروف.
- وفي عام ٢٠١٥، تمت محاكمة المواطن آرسن باغداداساريان من أرتساخ، الذين تعمد عبور الحدود، في أذربيجان بعد أن تم تليفق تم له. وتشكل هذه الأفعال الصادرة عن السلطات الأذربيجانية انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر مقاضاة أسرى الحرب والمدنيين الذين لم يرتكبوا جرائم حرب.
- وخلال النزاع بين أذربيجان وناغورنو كاراباخ، أصبح حوالي ٨٠٠ شخص من مواطني جمهورية أرتساخ وجمهورية أرمينيا في عداد المفقودين.
- ومن الواضح أن أذربيجان تسعى إلى تحقيق مآرب خفية عندما تثير مسألة الأشخاص المفقودين في حين ترفض أي تعاون لمعالجة هذه المسألة. وتحديدا، يسعى الجانب الأذربيجاني إلى التلاعب بمسألة أسرى الحرب والأشخاص المفقودين من أجل تبرير الجرائم التي ارتكبتها المواطنان الأذربيجانيان ديلهام أسكروف وشهباز غوليف في إقليم جمهورية أرتساخ^(٧).

(٧) في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، قامت مجموعة مسلحة مؤلفة من ثلاثة مواطنين أذربيجانيين هم شهباز جلال أوغلو غوليف (ولد في عام ١٩٦٨) وديلهام غارداشخان أوغلو أسكروف (ولد في عام ١٩٦٠) وحسن حسنوف (عضو في جهاز المخابرات الأذربيجاني)، بالدخول بصورة غير قانونية إلى أراضي الجمهورية، وتم اكتشاف وجودهم في منطقة شهوميان من جمهورية أرتساخ. وألقت أجهزة إنفاذ القانون في جمهورية أرتساخ القبض على شهباز غوليف وديلهام أسكروف بينما أبدى حسن حسنوف، العنصر الثالث في الجماعة المسلحة غير الشرعية، مقاومة أثناء إلقاء القبض عليه فتم تحييده. وقد ارتكب أفراد هذه الجماعة الإجرامية عددا من الجرائم الخطيرة والبالغة الخطورة في إقليم أرتساخ، التي شملت اختطاف وقتل سامبات تاسكانيان (١٧ سنة)، وقتل سرسيس أبراهاميان (٤٣ سنة)، وإصابة كارين دافتيان (٣٧ سنة) بجروح بليغة. وكشفت الفحص الجنائي أن سامبات تاسكانيان قُتل باستخدام بنادق هجومية يملكها ديلهام أسكروف، في حين استخدم سلاح حسن حسنوف لقتل سرسيس أبراهاميان وإصابة كارين دافتيان بجروح. وخلال الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، دارت محاكمة شهباز غوليف وديلهام أسكروف في ستيباناكيرت. وكانت محاكمة المتهمين مفتوحة وأجريت في امتثال تام لمعايير العدالة الوطنية والدولية. وأثبتت المحكمة أن أجهزة مخابرات أذربيجان قامت بتسليح هذه الجماعة الإجرامية وإرسالها إلى أرتساخ بهدف التجسس. وأدين شهباز غوليف بتهمة التجسس (المادة ٣١٦) وعبور حدود دولة جمهورية أرتساخ مع مجموعة دون ترخيص ملائم (الفقرة ٢ من المادة ٣٥٠)، وحمل مجموعة منظمة من الأشخاص للسلاح (الفقرة ٣ من المادة ٢٤٥)، واختطاف قاصر باستعمال السلاح بالاشتراك مع مجموعة من الأشخاص (الفقرة ١ من المادة ١٢٩)، وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٢ عاما. أما ديلهام أسكروف، فقد أدين، بالإضافة إلى التهم المذكورة أعلاه، بالقتل العمد بدافع الكراهية العرقية باستعمال السلاح الذي اقترن بعملية اختطاف قامت بها مجموعة منظمة من الأشخاص (المادة ١٠٣، الجزء ٢، الفقرات ٣ و ٧ و ١٤)، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

وهذه الحملة هي جزء من سياسة دولة تقوم على التحريض على كراهية الأرمن في أذربيجان وعلى تشجيع الجرائم بدافع الكراهية في حق الأرمن، وهي سياسة تغلغلت في جميع مجالات الحياة العامة. وأكدت تقارير صادرة عن عدة منظمات دولية أيضا وجود العنصرية ضد الأرمن في أذربيجان وكراهية الأجانب والأرمن تحديدا.

ستيباناكيرت، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨